الأمم المتحدة S/2008/654

مجلس الأمن

Distr.: General
16 October 2008
Arabic
Original: English

التقرير نصف السنوي الثامن للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا – معلومات أساسية

١ – هذا هو التقرير نصف السنوي الثامن الذي أقدمه عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يتضمن أخر المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار، ويلقي الضوء على بواعث القلق التي لا تزال تعرقل الجهود المبذولة لتدعيم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٢ – وعلى مدار الأشهر الستة المنصرمة، شهد لبنان الآثار المدمرة للعنف الطائفي، كما شهد الأمل والتفاؤل على حد سواء.

٣ – ففي ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، أعلن مجلس الوزراء اللبناني اعتبار شبكة اتصالات حزب الله المؤمّنَة المستقلة عن نظام الدولة ''غير قانونية وغير دستورية''، كما أعلن إقالة رئيس جهاز الأمن في مطار بيروت الدولي. واحتجاجا على ذلك، أغلق حزب الله كل الطرق المؤدية إلى مطار بيروت والخارجة منه، بالإضافة إلى غيرها من الطرق الرئيسية في أجزاء من العاصمة. وقال حزب الله إنه سيستمر فيما يفعله حتى تلغي الحكومة القرارين. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، حدث تبادل لإطلاق النار بين أفراد المعارضة والقوات الحكومية في أنحاء العديد من أحياء بيروت. وقامت الجماعات الموالية للحكومة بإغلاق المعبر الحدودي بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وتصاعد العنف وامتد إلى أجزاء أخرى من البلد، وشمل استخدام الأسلحة الثقيلة بين الحين والآخر. وأصاب ذلك البلد بحالة من الشلل. واستمرت الاشتباكات حتى يوم ١٤ أيار/مايو، وأسفرت عن وقوع ٦٩ قتيلا وأكثر من ١٨٠ مصابا. وخلال هذه المصادمات، سُجل الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان التي ادُّعي وقوعها، ومن بينها حالات للاحتجاز غير القانوني وإساءة المعاملة، ومقتل المدنيين،

221008 221008 08-55325 (A)

وحالات للإعدام بلا محاكمة، وتدمير الممتلكات الخاصة، والهجمات على وسائط الإعلام وحرية التعبير.

٤ - وفي ١١ أيار/مايو، عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا، قررت فيه إيفاد وفد إلى بيروت، وأدانت اللجوء إلى العنف المسلح لتحقيق أهداف سياسية. وفي ١٤ أيار/مايو، سافرت إلى لبنان لجنة من وزراء الخارجية العرب برئاسة رئيس وزراء قطر، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، والأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى. وأجرت اللجنة مناقشات مع الأطراف بهدف إنهاء الأزمة. وفي ١٥ أيار/مايو، ألغت الحكومة قرارات ٦ أيار/مايو. وبعد ذلك بوقت قصير، أعلنت اللجنة العربية عن التوصل إلى تفاهم بين الأطراف اللبنانية يدعو إلى استعادة الهدوء في الشوارع وسحب كل العناصر المسلحة. كما دعا الاتفاق إلى بدء حوار وطني لبناني في اليوم التالي في الدوحة بهدف السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء حول قضايا حكومة الوحدة الوطنية وبعض جوانب قانون الانتخابات الجديد، وهو ما مكّن من انتخاب رئيس للجمهورية.

٥ - وسافر الزعماء السياسيون اللبنانيون إلى الدوحة في ١٦ أيار/مايو. ومن خلال الجهود المكثفة التي قادها أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس وزرائه والأمين العام لجامعة الدول العربية، توصل الزعماء اللبنانيون إلى تفاهم سياسي شامل في ٢١ أيار/مايو، مما أسفر عن انتخاب العماد ميشيل سليمان رئيسا للبنان في ٢٥ أيار/مايو. وعشية ذلك الانتخاب، تم إنهاء الاحتجاجات التي كانت مستمرة منذ وقت طويل أمام مكتب رئيس الوزراء.

٦ - وفي ١١ تموز/يوليه، أصدر الرئيس سليمان مرسوما بتعيين الحكومة اللبنانية السبعين. وفي ١٢ آب/أغسطس، صوت البرلمان بأغلبية ساحقة على الثقة في الحكومة الجديدة وبيان سياستها.

٧ - وبدعوة من الرئيس بشار الأسد، قام الرئيس سليمان يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس بزيارة الجمهورية العربية السورية، حيث تم التوصل إلى سلسلة من الاتفاقات التي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقع وزيرا خارجية لبنان والجمهورية العربية السورية في دمشق مذكرة بإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

٨ - ورغم اتفاق المصالحة الذي تم التوصل إليه في الدوحة، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مصادمات عنيفة أسفرت عن حدوث خسائر في الأرواح، وبخاصة في مدينة طرابلس الشمالية وما حولها. ففي ١٣ أيلول/سبتمبر على وجه التحديد، تم تفجير عبوة ناسفة محلية

الصنع في موقف للحافلات اعتاد جنود الجيش اللبناني استخدامه، مما أسفر عن مصرع ١٥ شخصا من بينهم ١٠ جنود.

٩ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، لقي صالح العريضي، وهو من أقطاب الحزب الديمقراطي اللبناني، مصرعه في انفجار سيارة ملغومة في بلدة بيصور، في أول اغتيال سياسي يشهده البلد منذ التوصل إلى اتفاق المصالحة في الدوحة.

١٠ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، عقد الرئيس سليمان في قصر بعبدا أول لقاء للحوار الوطني وفقا لاتفاق الدوحة لمناقشة تعزيز بسط سلطة الدولة على كافة أنحاء البلد ووضع استراتيجية وطنية للدفاع. وحضر الاجتماع الأمين العام لجامعة الدول العربية. وبالتوازي مع ذلك، بدأت الأحزاب السياسية اللبنانية سلسلة من جهود المصالحة.

١١ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، وقع هجوم إرهابي جديد استهدف القوات المسلحة اللبنانية في مدينة طرابلس، وأسفر عن مصرع ستة أشخاص من بينهم أربعة جنود، وإصابة ٣٢ شخصا بينهم ١٨ جنديا.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١٢ - منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تم حتى الآن تنفيذ العديد من أحكامه. وفي تقريري نصف السنوي الثاني المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/673)، تسنى لي أن أشهد بإتمام إجراء انتخابات حرة تتمتع بالمصداقية في ربيع عام ٢٠٠٥. كما كان نفس الاستنتاج بسري على سحب الجمهورية العربية السورية قواتها وعتادها العسكري وأجهزة استخباراتها العسكرية من لبنان. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تم أخيرا انتخاب رئيس للجمهورية، وهو ما يتمشى مع أحكام القرار ويفضي إلى إحياء المؤسسات الدستورية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الجمهورية العربية السورية ولبنان في محادثات رفيعة المستوى حول مسائل تتصل بسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، مثل إقامة علاقات دبلوماسية وترسيم الحدود الدولية بين البلدين، وهو ما شجع عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). ولذلك، يسعدني أن أفيدكم بالخطوات الكبيرة التي تحققت على طريق التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٣ - وفي غضون ذلك، فإن المصادمات التي نشبت في أيار/مايو ٢٠٠٨ والعديد من الحوادث الأمنية التي وقعت على مدار الفترة التي يغطيها التقرير، ولا سيما في شمالي لبنان، تظل تؤكد التهديدات التي يشكلها وجود الميليشيات على الاستقرار في البلد، وعلى ضرورة

أن تستأثر الحكومة اللبنانية وقوات الجيش اللبناني دون سواهما بالحق في استخدام القوة في أنحاء البلد. ويظل يتعين تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بالكامل.

١٤ - وعلى مدار الأشهر الستة المنصرمة، ظللت وممثلي الخاص على اتصال منتظم ووثيق بكل الأطراف في لبنان، فضلا عن الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٥ - يتمثل الهدف الرئيسي للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان، وفقا لاتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ الذي التزمت به كل الأطراف السياسية في لبنان. ولا زلت أولي هذه المسألة الأولوية القصوى فيما أبذله من جهود للمساعدة في تنفيذ القرار. وأرحب في هذا السياق بالنداء الذي وجهه الرئيس سليمان، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة توليه الرئاسة، من أجل الوحدة والحوار الوطني، وبالعهد الذي قطعه على نفسه بحماية دستور البلد وسيادته واستقلاله. كما أرحب بإعلانه التزامه بميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة.

١٦ - وإنني أواصل بذل جهودي للتشجيع على التعجيل ببدء عملية بين لبنان والجمهورية العربية السورية، بناء على خطة عمل يُتفق عليها، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين، إعمالا للأحكام ذات الصلة في القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) المنبثقين عن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٧ - وفي ١٢ تموز/يوليه، عقد الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي مؤتمر قمة في باريس بحضور رئيسي لبنان والجمهورية العربية السورية وأمير قطر. وفي ختام المؤتمر، أعلن الرئيس الفرنسي أن رئيسا لبنان والجمهورية العربية السورية أبلغاه باستعدادهما لتبادل السفراء بين البلدين. وفي ١٤ آب/أغسطس، اختتم الرئيسان يومين من المحادثات بإصدار بيان مشترك أعلنه وزيرا خارجية البلدين، فوزي صلوخ ووليد المعلم، في مؤتمر صحفي. ووفقا للالتزامات المعلنة في باريس، أعلن البيان اتفاق الدولتين على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء. وفي ٢١ آب/أغسطس، أيد مجلس الوزراء اللبناني قرار إقامة علاقات دبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية وفتح سفارة في دمشق. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع الرئيس بشار الأسد مرسوما بإقامة علاقات دبلوماسية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. وجاء في المرسوم أيضا أنه سيتم افتتاح سفارة سورية في بيروت. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقع وزيرا خارجية الجمهورية العربية السورية ولبنان في دمشق مذكرة تعلن إقامة العلاقات الدبلوماسية اعتبارا من ذلك اليوم. وأكد الجانبان في المذكرة

مجددا عزمهما على تعزيز وتوطيد علاقاتهما على أساس الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال كل منهما. وأبلغني رئيسا لبنان والجمهورية العربية السورية بأنه سيتم حقا افتتاح السفارتين في العاصمتين بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وإنني أشيد بزعيمي لبنان والجمهورية العربية السورية لهذه الخطوات الهامة الجديدة على طريق التنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، وأتطلع إلى افتتاح السفارتين في العاصمتين.

١٨ - كما واصلت بذل جهودي لتشجيع الجمهورية العربية السورية ولبنان على ترسيم حدودهما المشتركة بالكامل، وهو ما يظل عنصرا بالغ الأهمية بالنسبة لعدد من الشروط الإجرائية الصريحة في القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم يعتد به في هذه المسألة بعد.

١٩ - وفي هذا السياق، أحطت علما بأنه في ختام القمة اللبنانية - السورية المعقودة في دمشق يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس، أعلن الجانبان إحياء عمل اللجنة المشتركة لترسيم الحدود المشتركة بينهما على أساس الأولويات التي يحددها الجانبان. وإنني أرحب باعتزام البلدين من جديد إحراز تقدم في هذه المسألة، وأتوقع أن يحدث ذلك قريبا، وبخاصة في المناطق الملتبسة أو المتنازع عليها من الحدود.

٢٠ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، شجب مجلس الوزراء اللبناني دخول مواطنين سوريين إلى الأراضي اللبنانية في دير العشاير، في شرقي سهل البقاع، لحفر بئرين في الأراضي اللبنانية على حد ما قيل. وأذكّر بأنني أفدت بالفعل، في رسالتي المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ الموجهة إلى مجلس الأمن (S/2005/331) وفي تقريري نصف السنوي الثاني عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2005/673)، بأن وضع منطقة دير العشاير لا يزال غير واضح، وأنه يتعين معالجته في اتفاق رسمي بشأن الحدود من أجل ضمان سلامة لبنان الإقليمية. ويبين هذا الحادث أهمية اتخاذ تدابير ملموسة من أجل ترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان على وجه السرعة.

٢١ - وقد واصلت جهودي في مجال رسم الخرائط والعمل الدبلوماسي فيما يتصل بمسألة منطقة مزارع شبعا، وسأواصل إبلاغ المجلس بذلك في تقريري المقبل عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٢ - ويعد منع حدوث خروقات للقرار حظر توريد الأسلحة عنصرا بالغ الأهمية في تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. وما زلت أشعر بالقلق إزاء سهولة اختراق الحدود السورية - اللبنانية بصفة عامة. كذلك، فإن الوجود الدائم للبنية الأساسية شبه العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة ولحركة فتح

الانتفاضة، التي تمتد على جانبي الحدود، يعطي لهاتين الجماعتين سيطرة بحكم الواقع على أجزاء من الحدود. كما نقل لي عدد من الدول الأعضاء قلقهم المتزايد إزاء استمرار تدفق الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود السورية – اللبنانية. وإنني أذكّر بالاستنتاج الذي خلص إليه الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية (S/2008/582) من أن لبنان بوجه عام لم ينجح بعد في تعزيز أمن حدوده عموما بأي درجة يُعتد بها. ومن الأهمية أن تلتزم كل الدول، وبخاصة دول الجوار، بالحظر المفروض على توريد الأسلحة على النحو الذي يدعو إليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٣ - ولا تزال الجمهورية العربية السورية تنفي أي تورط لها في خرق حظر توريد الأسلحة. وفي ختام القمة السورية – اللبنانية المعقودة في دمشق يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس، اتفق الجانبان على العمل معا من أجل إحكام السيطرة على الحدود ووقف عمليات التهريب من خلال إجراءات تتخذها السلطات المختصة، ومن خلال تنسيق الأنشطة على جانبي الحدود. وأكد لي الرئيس اللبناني أنه سيتم إنشاء لجان خاصة لمعالجة هذه المسألة، وإنني لأرحب بهذا الالتزام.

٢٤ - وعلى مدار الأسابيع القليلة الماضية، كثّف الجيش السوري انتشاره بطول الجزء الشمالي من الحدود السورية – اللبنانية. وأعلن الرئيس اللبناني أن نظيره السوري أبلغه بأن انتشار القوات بطول حدود لبنان الشمالية هو بهدف احتواء أنشطة التهريب، وأنه يدخل في إطار نتائج القمة السورية – اللبنانية المعقودة في دمشق في آب/أغسطس، وأنه يتفق مع الاشتراطات الواردة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). غير أن بعض الزعماء اللبنانيين أعربوا عن قلقهم إزاء ذلك الانتشار.

٢٥ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرت الطائرات الإسرائيلية في انتهاكها للمجال الجوي اللبناني. واستمرت حكومة إسرائيل في زعمها أنها تقوم بتلك الطلعات الجوية لأسباب أمنية، لحين تحسن النظام الأمني بطول الحدود اللبنانية – السورية، والإنفاذ الكامل للحظر المفروض على توريد الأسلحة عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد دعوت إسرائيل بصورة منتظمة للكف عن تلك الطلعات الجوية، التي تمثل انتهاكا لسيادة لبنان ولقرارات مجلس الأمن.

٢٦ - ولا تزال إسرائيل تحتل الجزء الشمالي من قرية الغجر، وهو يشكل انتهاكا لسيادة لبنان وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بنشاط مع القوات المسلحة اللبنانية من أجل إيجاد حل مبكر لهذه المسألة. وسأعرض على المجلس هذه المسألة بقدر أكبر من التفصيل في تقريري المقبل عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٧ - وإنني لأعرب عن انزعاجي إزاء تكرار تبادل التهديدات، عبر وسائط الإعلام، بين إسرائيل وحزب الله. وأحث كل الأطراف التوقف عن هذه التهديدات العلنية التي تشيع القلق بين السكان المدنيين على الجانبين.

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

٢٨ - كرر الرئيس ورئيس الوزراء اللبنانيين التأكيد على مصلحتهما الحيوية في بسط سيطرة الحكومة على جميع الأراضي اللبنانية، لتصبح القوة المسلحة الوحيدة في البلد، باستثناء قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما التزما بتحسين مراقبة الحدود البرية لمنع دخول الأسلحة والذخائر والأفراد غير المأذون لهم إلى البلد. وتتخذ القوات المسلحة اللبنانية الخطوات المتوفرة في حدود قدراتها لإقرار السلام والاستقرار في البلد، وذلك رغم أنها تتحمل أعباء تفوق طاقتها نتيجة للعديد من التحديات الأمنية المتعارضة، ولا سيما المصادمات التي نشبت في أيار/مايو وأحداث العنف التي أعقبتها في طرابلس وما حولها. ولهذا الغرض، قامت القوات المسلحة اللبنانية بدءا من أيلول/سبتمبر بتحريك قواتها من الجنوب اللبناني لمواجهة هذه الشواغل الأمنية. وسأتناول هذه المسألة بالتفصيل في تقريري المقبل عن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٩ - ولا يزال استمرار أنشطة الميليشيات، فضلا عن ادعاءات إعادة التسلح والتدريب العسكري على نطاق واسع من قبل جماعات تنتمي لكافة أطياف الساحة السياسية اللبنانية، يمثل تحديا لاستئثار حكومة لبنان دون سواها بالسلطة العسكرية.

٣٠ - وإنني لأشعر بقلق بالغ من جراء ظهور عناصر متشددة ومقاتلين أجانب، في طرابلس وما حولها بالدرجة الأولى، وما يبدو من ازدياد قوتهم. وهذه الظاهرة هي مجرد تحد آخر من التحديات التي تعترض توطيد سلطة الحكومة.

٣١ - وتضطلع القوات المسلحة اللبنانية بدور حاسم في تعزيز سيادة لبنان والسيطرة على البلد بأكمله، بما يعزز الاستقرار في لبنان وما حوله. وإنني أدعو البلدان المانحة للتقدم ومساعدة القوات المسلحة اللبنانية على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٣٢ - إن استمرار وجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يقوض توطيد أركان الدولة اللبنانية، ويقوض استقرار البلد والمنطقة. كما أنه يتنافى وهدف تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. وأهم الميليشيات اللبنانية هو الجناح العسكري لحزب

الله. وإضافة إلى ذلك، هناك عدة ميليشيات فلسطينية تقوم بعمليات في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٣٣ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، لم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل المليشيات ونزع سلاحها على النحو الذي يدعو إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

الميليشيات اللبنانية

٣٤ - إن أعمال العنف التي اجتاحت لبنان في شهر أيار/مايو قد أظهرت من جديد التهديد الخطير الذي تشكله الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة على استقرار لبنان. فقد اندلعت اشتباكات عنيفة بين حزب الله ومجموعات أخرى في مناطق عديدة على نطاق البلد كله، مما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح وإصابات وأضرار في الممتلكات وتزعزع الاستقرار بشكل عام. واستخدمت في القتال القذائف الصاروخية ومدافع الهاون والرشاشات.

٣٥ - ومنذ توقيع اتفاق الدوحة، وقعت سلسلة من المصادمات ذات طبيعة طائفية وسياسية على حد سواء، وبخاصة في طرابلس وما حولها. وشملت هذه الحوادث استخدام نيران الأسلحة الثقيلة والقنابل اليدوية، فضلا عن أعمال التخريب في المناطق المأهولة بالسكان. وأسفرت تلك الحوادث عن مصرع أكثر من ٢٥ شخصا.

٣٦ - وعلى مدار الفترة المشمولة بالتقرير، شهد لبنان أيضا نسقا متناميا من الهجمات على قوته المسلحة. ففي ٣١ أيار/مايو على سبيل المثال، أحبط الجيش هجوما من شخص قيل أنه كان يرتدي حزاما ناسفا (به كيلوغرامان من مادة تي. إن. تي TNT) حاول تفجير نفسه على مقربة من نقطة تفتيش للجيش خارج مخيم عين الحلوة. وفي ١١ حزيران/يونيه، حدث تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة اللبنانية وأشخاص مسلحين عند نقطة تفتيش للجيش خارج مخيم عين الحلوة، أصيب خلاله جندي. وفي ١٣ آب/أغسطس، انفجرت قنبلة في طرابلس، مما أسفر عن مصرع ١٥ شخصا من بينهم ١٠ جنود. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، لقي أربعة جنود مصرعهم من جراء انفجار قنبلة في طرابلس. وإنني لأدين بشدة هذه الهجمات الإرهابية ضد رموز سيادة لبنان. وهذه الأعمال هي تهديدات تبعث على القلق البالغ إزاء استقرار البلد في الأجل الطويل.

٣٧ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، لقي الملازم أول سامر حنا، الضابط بالجيش، مصرعه عندما تم إطلاق النار على طائرته الهليكوبتر فوق تلال سجد في جنوب لبنان. واعترف حزب الله

بمسؤوليته، وسلم أحد أفراده إلى السلطات القضائية. وفتح المدعي العام العسكري تحقيقا في الحادث.

٣٨ - وكل هذه الحوادث تذكِّر بصورة صارخة بمدى إلحاح وأهمية أن تستأثر الحكومة دون سواها بالحق في استخدام القوة في لبنان. وإنني لأشعر بقلق بالغ من أن آثار الجراح التي خلفتها المصادمات التي وقعت في أوائل عام ٢٠٠٨ قد تدفع إلى سباق محلي للتسلح في لبنان، إن لم تعجل به، بكل ما يستتبعه ذلك من عواقب لا يمكن التكهن بها. كما أن الأنشطة شبه العسكرية تتعارض مع إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، وهي الانتخابات المقرر إجراؤها في أوائل عام ٢٠٠٩. وكان التفاهم الذي تم التوصل إليه في اتفاق الطائف، في أعقاب الحرب الأهلية، على حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها قد دفع وقتها الميليشيات اللبنانية، باستثناء حزب الله، إلى التخلي عن قدراتها المسلحة. ولا بد من الحفاظ على ذلك التفاهم لتلافي شبح تجدد المواجهات فيما بين اللبنانيين.

٣٩ - إن احتفاظ حزب الله بجناح مسلح كبير وبنية شبه عسكرية مستقلة عن الدولة، تتضمن شبكة اتصالات مؤمّنَة تعتبرها الجماعة نفسها جزءا لا يتجزأ من ترسانتها، يشكل تحديا مباشرا لسلطة الحكومة اللبنانية ولقواتها الأمنية، ويحول دون بسط سيطرتها منفردة على كامل الأراضي اللبنانية. كما أن هياكل حزب الله الموازية والمستقلة عن الدولة تظل تشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة. ولذلك، فإنني أكرر دعوتي حزب الله إلى الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، وأحث جميع الأطراف التي تربطها صلات وثيقة بحزب الله، والتي تملك القدرة على التأثير عليه، وبخاصة الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، إلى دعم تحوله إلى حزب سياسي بشكل سليم، بما يتفق مع الاشتراطات الواردة في اتفاق الطائف وفي القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٠ - ويسعدني أن أبلغ مجلس الأمن أنه في ختام الحوار الوطني الذي جرى في الدوحة، في الفترة من ١٦ إلى ٢١ أيار/مايو، وفي أعقاب المصادمات الدامية في لبنان، أعاد الزعماء السياسيون اللبنانيون تأكيد التزامهم بمبدأ الدستور اللبناني وباتفاق الطائف. كما التزم الزعماء اللبنانيون بمواصلة حوارهم الوطني تحت رعاية رئيس الجمهورية لتعزيز بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة أنحاء البلد، ولتعزيز علاقاتها بمختلف الجماعات بالصورة التي تكفل أمن الدولة ومواطنيها.

٤١ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، ترأس الرئيس سليمان أول لقاء للحوار الوطني ضم الزعماء اللبنانيين الأربعة عشرة الذين شاركوا في التوقيع على اتفاق الدوحة: رئيس البرلمان نبيه بري، ورئيس الوزراء السنيورة، وزعيم حركة المستقبل سعد الحريري، وزعيم الحزب التقدمي

الاشتراكي وليد جنبلاط، وزعيم التيار الوطني الحر ميشيل عون، والنائب محمد رعد ممثلا للأمين العام لحزب الله، وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع، وزعيم حزب الكتائب أمين الجميل، والوزيرين إلياس سكاف ومحمد الصفدي، فضلا عن النواب أغوب بقرادونيان، وغسان تويني، وبطرس حرب، وميشيل المر. كما حضر اللقاء الأمين العام لجامعة الدول العربية. وفي كلمته في افتتاح اللقاء، شدد الرئيس سليمان على ضرورة وضع استراتيجية وطنية للدفاع تحت سلطة الدولة.

٤٢ - وبعد ثلاث ساعات من النقاش، اتفق على بلاغ ختامي يتألف من ست نقاط. واتفق على ما يلي:

(أ) بدء محادثات لوضع استراتيجية للدفاع كأولوية في ضوء تعدد آراء المشاركين، من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة لهذه الاستراتيجية تستند إلى مقررات الحوار الوطني واتفاق الدوحة.

(ب) القيام بعمل فوري وجاد لإزالة التوترات الأمنية، والوصول إلى اتفاق حول آلية لإنهاء هذا الوضع من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة في مختلف المناطق ونشرها فيما بين جميع الفصائل في لبنان.

(ج) تبني ميثاق شرف يلزم المشاركين بالنقاط الرئيسية التي وردت في الخطاب الذي ألقاه الرئيس بمناسبة توليه الرئاسة، والامتناع عن أي شكل من أشكال الاستفزاز السياسي، والتخفيف من حدة لهجة الخطاب السياسي والإعلامي، وإعلان هذا الالتزام من خلال وسائط الإعلام.

(د) تأكيد المقررات التي تم التوصل إليها في لقاءات الحوار السابقة والعمل على تنفيذها.

(هـ) يجري الرئيس محادثات ثنائية لتوطيد أركان المصالحة، ولتشجيع عقد لقاءات لتعزيز فرص نجاح الحوار تحضيرا للقاء المقبل.

(و) تحديد موعد لقاء الحوار التالي في الحادية عشرة من صباح يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٤٣ - وفي سياق بدء الحوار الوطني، بدأ العديد من جهود المصالحة بين الزعماء اللبنانيين. وإنني لأرحب بالاتفاق الذي وقعه في ٨ أيلول/سبتمبر أكثر من ٢٠ من الزعماء السياسيين والدينيين البارزين في طرابلس لتثبيت أركان الأمن وتلبية الاحتياجات الإنسانية. وآمل

أن تحول هذه الجهود دون حدوث أعمال عنف أخرى، ولا سيما في شمال لبنان وفي سائر أنحاء البلد. وأحث جميع الزعماء اللبنانيين على تعزيز المصالحة.

٤٤ - وإنني لأرحب ببدء الحوار الوطني تحت رعاية رئيس الجمهورية وبرعاية من جامعة الدول العربية. وأحث كل الزعماء اللبنانيين على التعاطي مع هذه العملية بروح التعاون وبذل كل الجهود من أجل الخروج بنتيجة إيجابية.

الميليشيات الفلسطينية

٤٥ - وتمثل الجماعات المسلحة غير اللبنانية تهديدا خطيرا آخر لاستقرار لبنان وسيادته. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، تجاه نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الحوار الوطني اللبناني في عام ٢٠٠٦ والقاضي بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات.

٤٦ - وفي حين رفضت الحكومة اللبنانية، في بيان سياستها، إعادة توطين الفلسطينيين بصورة دائمة في لبنان، فقد أقرت بحقهم في الحياة الكريمة وتعهدت بمواصلة بذل جهودها لحل شواغلهم الإنسانية والاجتماعية داخل المخيمات وخارجها. وشدد بيان السياسة على ضرورة احترام الفلسطينيين لسيادة الدولة وقوانينها. كما أعربت الحكومة عن اعتزامها العمل مع الفلسطينيين من أجل تنفيذ مقررات الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، مع تحمل مسؤولية حماية المخيمات من أي هجوم.

٤٧ - وخلال الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى لبنان يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس، كرر تأكيد تأييده لمقررات الحوار الوطني لعام ٢٠٠٦ الآنفة الذكر ولضرورة احترام الفلسطينيين في لبنان لسيادة البلد واستقلاله. وأشاد بالجهود التي تبذلها حكومة لبنان لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٤٨ - وتحتفظ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وحركة فتح الانتفاضة ببنى أساسية شبه عسكرية لا يستهان بها داخل وخارج مخيمات اللاجئين، وبطول الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولما كانت قيادتا هاتين الميليشيتين الفلسطينيتين تتخذان من دمشق مقرا لهما، ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإنني أحث حكومة الجمهورية العربية السورية، كدولة عضو، على كفالة امتثال هاتين الجماعتين لقرارات الحكومة اللبنانية وللقانون اللبناني.

٤٩ - ويبين استمرار الحوادث الأمنية في مخيم عين الحلوة والوضع الحرج في مخيم البداوي أن استعادة القانون والنظام في مخيمات اللاجئين سيكون مفتاحا لكفالة الاستقرار والأمن في

لبنان. فمخيمات اللاجئين توفر ملاذا آمنا لأولئك الذين يسعون إلى الإفلات من سلطة الدولة، مثل المتشددين والمتطرفين والمجرمين والمهربين، بالإضافة إلى الفصائل المسلحة الفلسطينية من كافة الانتماءات الحزبية. وفي حين تحسن التنسيق والتعاون الأمنيين بين الأجهزة الأمنية اللبنانية والفصائل الفلسطينية، وأسفرت المحاولات التي بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية في بعض المخيمات عن قدر من النتائج الإيجابية، وباستثناء مخيم نهر البارد الذي أصابه الدمار، فإن السلطات اللبنانية تظل لا تحتفظ بوجود دائم داخل المخيمات. تذكّر هذه الحقائق بالتهديد الخطير الذي تشكله الجماعات المسلحة على استقرار لبنان وسيادته، وتؤكد مدى إلحاح ضرورة نزع سلاحها.

٥٠ - وفي ضوء الآثار الضارة التي تتركها الأوضاع المعيشية في المخيمات على الوضع الأمني في لبنان، فإنني أظل مقتنعا بأنه لا بد من إحراز تقدم لا يقتصر على حل المليشيات الفلسطينية في لبنان ونزع سلاحها، بل ويمتد أيضا إلى تحسين الأحوال التي يعيش في ظلها اللاجئون الفلسطينيون، دون المساس بتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق إسرائيلي - فلسطيني في نهاية المطاف.

٥١ - وإنني لأرحب بالتزام رئيس الوزراء فؤاد السنيورة وحكومة لبنان بالاشتراك في تحمل مسؤولية الأمن في المخيم بعد أن يعاد بناؤه، وهو الالتزام الذي جرى التفاوض بشأنه مع السلطات الفلسطينية المختصة وأعلن في المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد في ٢٣ حزيران/يونيه في فيينا لإعادة بناء مخيم نهر البارد. وآمل أن يكون هذا الترتيب بمثابة نموذج لبقية المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما أود أن أشيد بحكومة لبنان لدعمها المستمر لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامجها الشامل لتحسين الأوضاع المعيشية في مناطق المخيمات، وأشجع المانحين على تزويد الوكالة بالموارد اللازمة لهذا الغرض.

٥٢ - وفي حين استجاب الكثير من الدول الأعضاء بسخاء للنداءات التي أصدرتها حكومة لبنان والأونروا من أجل التبرع بالأموال لإعادة بناء مخيم نهر البارد وإصلاح القرى اللبنانية المحيطة به، فإن المبالغ التي تم جمعها حتى الآن لا تكفي للمضي قدما في هذا المشروع الهام. كما أن الأونروا تواجه عجزا حادا في الأموال اللازمة لإعالة المشردين البالغ عددهم حوالي ٠٠٠ ٢٧ شخص في الفترة المقبلة. وأخذا في الاعتبار الآثار السياسية والأمنية التي ستترتب على أي فشل في إعالة أولئك المشردين، وإحراز تقدم سريع وواضح في إعادة بناء المخيم الأصلي، فإنني أحث كل القادرين على مساعدة جهود الأمم المتحدة في الاستجابة لأزمة نهر البارد أن يفعلوا ذلك على جناح السرعة.

مسائل عامة

٥٣ - وختاما، فإن المصادمات التي حدثت في أيار/مايو والحوادث العنيفة التي وقعت منذ ذلك الحين قد أثارت قلقي من أن الجماعات المنتمية لجميع أطياف الخريطة السياسية قد تعاود التسلح بالمخالفة لاتفاق الطائف وللقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وإنني أدعو الأطراف اللبنانية إلى أن توقف فورا كل الجهود التي تبذلها لامتلاك وبناء قدرات شبه عسكرية. وفي الوقت نفسه، فإنني أدرك الأبعاد الإقليمية لهذه المسألة. وأي تدخل خارجي سيكون انتهاكا لقرارات مجلس الأمن.

٥٤ - وإنني أكرر تأكيد اقتناعي الراسخ بأن نزع سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يجب أن يتم من خلال عملية سياسية تفضي إلى استئثار حكومة لبنان دون سواها بالحق في استخدام القوة في جميع أنحاء البلد. ويرمي نزع السلاح في نهاية الأمر إلى إقامة دولة لبنانية قوية لكل سكان لبنان، على النحو الذي نص عليه اتفاق الطائف. وهذه العملية السياسية تفترض في المقام الأول الاحترام الواضح للدستور من جانب جميع الأطراف، فضلا عن توفر الحوار وروح التعاون والمصالحة بين مختلف القوى السياسية في لبنان.

دال - عملية الانتخابات الرئاسية

٥٥ - كان أهم تقدم تم إحرازه في تنفيذ القرار خلال الفترة التي يغطيها التقرير يتمثل في الامتثال للشرط الوارد فيه بشأن إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية، وهو ما دعا إليه مجلس الأمن مرارا منذ عام ٢٠٠٤. وبفضل الجهود التي لا تعرف الكلل التي بذلها أمير قطر ورئيس وزرائه والأمين العام لجامعة الدول العربية، وبعد ١٨ محاولة وتأجيلا، انعقد البرلمان اللبناني يوم ٢٥ أيار/مايو لانتخاب رئيس جديد للجمهورية كجزء من الاتفاق الشامل الذي تم التوصل إليه في الدوحة. وحضر جلسة البرلمان نحو ٢٠٠ من كبار الشخصيات العربية والأجنبية. وقام بتمثيلي مبعوثي الخاص. وحصل العماد ميشيل سليمان على ١١٨ صوتا من بين ١٢٧ صوتا. وهو أول رئيس يتولى المنصب في لبنان منذ انسحاب القوات السورية عام ٢٠٠٥.

٥٦ - ويسعدني أن أفيد مجلس الأمن بأن انتخاب الرئيس قد أدى إلى إحياء العملية السياسية الدستورية في لبنان، وبخاصة عودة البرلمان إلى الانعقاد، بعد أن كان قد أصابه الشلل منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٥٧ - وفي ١١ تموز/يوليه، وبعد سبعة أسابيع من المفاوضات المكثفة، أصدر الرئيس سليمان مرسوما بتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة. ووفقا

لاتفاق الدوحة، ضم مجلس الوزراء المؤلف من ٣٠ عضوا ١٦ مقعدا خُصصت للأغلبية البرلمانية، و ١١ مقعدا للمعارضة، وثلاثة مقاعد يختار الرئيس من يشغلها. ووفقا للممارسات السابقة، عكس مجلس الوزراء أيضا التركيب الطائفي للبلد. وفي ١٢ آب/أغسطس، منح البرلمان الثقة لمجلس الوزراء الجديد ولبيان سياسته بأغلبية ساحقة.

٥٨ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أقر البرلمان اللبناني قانونا جديدا للانتخابات يستند إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدوحة. ويفسح هذا القانون الجديد الطريق أمام إجراء الانتخابات البرلمانية في أوائل عام ٢٠٠٩. كما يمثل الخطوة الأخيرة في تنفيذ الخطوات الإجرائية الثلاثة في اتفاق الدوحة (وهي انتخاب رئيس للجمهورية؛ وتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ واعتماد قانون للانتخابات).

ثالثا - الملاحظات

٥٩ - منذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، وصل لبنان إلى حافة الحرب الأهلية قبل أن يتراجع عنها.

٦٠ - وكانت أعمال العنف التي اندلعت في لبنان في أيار/مايو تمثل أشد التهديدات في السنوات الأخيرة لأسس الدولة اللبنانية ذاتها، كما كانت تذكرة مؤلمة لجميع اللبنانيين بالتهديدات التي يمثلها وجود الجماعات المسلحة الخارجة عن نطاق سيطرة الدولة. ويبين ذلك أن أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) المتبقية تظل قائمة فيما يتصل بنزع سلاح الجماعات المسلحة وبسط سيطرة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية.

٦١ - ورغم ذلك، يسعدني أن أفيد بأن انتخاب الرئيس سليمان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ يمثل خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فقد كان ذلك الانتخاب إيذانا بإعادة إحياء العملية الدستورية في لبنان، وهي العملية التي التزمت بها منذ ذلك الحين كافة الأطراف في لبنان.

٦٢ - وبإنجاز ذلك، قطع اللبنانيين خطوة أخرى إلى الأمام نحو تعزيز سيادة بلدهم واستقراره ووحدته واستقلاله السياسي. ومن الأهمية أن تواصل الأطراف سيرها على هذا الطريق بتنفيذ أحكام اتفاق الدوحة بالكامل، بما فيها الالتزام بجملة أمور منها الامتناع عن استخدام الأسلحة لتسوية المنازعات السياسية.

٦٣ - وتشجعني الجهود التي يضطلع بها الرئيس سليمان في هذا الصدد، وإنني أرحب بعقد لقاء الحوار الوطني الأول في ١٦ أيلول/سبتمبر لمعالجة مسألة استراتيجية الدفاع الوطني ووضع هذه الجماعات المسلحة. ويمثل ذلك أيضا خطوة ملحوظة على طريق تنفيذ القرار.

٦٤ - غير أنه يبقى أن هذه العملية لا تزال في أول مراحلها، ولا يزال على الأطراف أن تقطع أشواطا طويلة. وإنني أدرك مدى حساسية وتعقيد المسائل المطروحة والتحديات التي قد تنشأ نتيجة لذلك. وإذا ما أريد للبنان أن ينجز العملية التي بدأها بتوطيد أركان سيادته ووحدته الوطنية، فإن جميع الأطراف اللبنانية لا بد وأن تشارك بالكامل في هذه العملية الوطنية بروح من التعاون الحقيقي والالتزام بتحقيق تقدم جوهري. وإنني لأتطلع إلى لقاء الحوار المقبل المقرر عقده في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٥ - ولا يزال القلق يساورني بسبب الاغتيالات والتفجيرات التي لا تزال تعصف بلبنان. وإنني لأدين بقوة هذه الأعمال الإرهابية الموجهة إلى سيادة لبنان واستقراره السياسي ووحدته. وإنني لمترعج بصفة خاصة مما يبدو أنه نسق مستجد من الهجمات على القوات المسلحة اللبنانية، وهي رمز من أبرز رموز سلطة الدولة. وإنني لأدعو السلطات اللبنانية إلى تقديم جميع مرتكبي هذه الأعمال للعدالة. وهذه الأحداث تسلط الضوء على تكاثر الأسلحة والجماعات المسلحة التي لا تزال تنشط في لبنان، والتي يعتبر وجودها انتهاكا مستمرا للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتهديدا مباشرا لاستقرار لبنان والمنطقة.

٦٦ - وتظل مسألة أسلحة حزب الله مسألة محورية بالنسبة للنقاش السياسي في لبنان، وبالنسبة لقرارات مجلس الأمن بشأن لبنان. فاحتفاظ حزب الله بعتاد عسكري وبنية أساسية عسكرية بصورة مستقلة إنما يمثل تحديا جوهريا لمحاولات الحكومة توطيد أركان سيادة الدولة اللبنانية وسلطتها، ويعرقل الحوار البناء حول المسائل السياسية والأمنية.

٦٧ - وأكرر تأكيد اقتناعي بأن حل المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها يجب أن يتم من خلال عملية حوار سياسي يضم جميع الأطراف ويتناول المصالح السياسية لجميع اللبنانيين، وإن كان يؤكد في نهاية المطاف استئثار الحكومة اللبنانية بالسلطة السياسية والعسكرية. ومؤخرا، وبعقد اللقاء الأول للحوار الوطني، يبدو أن اللبنانيين اتخذوا - فيما آمل - ما سيثبت أنه خطوة أولى هامة في هذا الاتجاه. وفي نهاية المطاف، ستتطلب هذه العملية الدعم من جيران لبنان.

٦٨ - وإنني لأجد تشجيعا في التطورات الإيجابية في العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية السورية، وفي بدء عملية لتطبيع العلاقات بين البلدين الجارين اللذين تربطهما تاريخيا روابط وثيقة من الاحترام، ووفق القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٦). وأرحب، في هذا الصدد، بنتائج القمة السورية - اللبنانية المعقودة في دمشق في آب/أغسطس ٢٠٠٨ التي أعلن فيها عن خطوات هامة سيتخذها البلدان وصولا لتلك الغاية. وتؤذن هذه التطورات فيما يبدو بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، بعد ثلاث سنوات من انسحاب القوات السورية.

٦٩ - وإنني لأتطلع إلى فتح السفارتين في بيروت ودمشق بحلول نهاية العام الحالي. وأحيي الخطوات التاريخية التي اتخذها حتى الآن الرئيس سليمان والرئيس الأسد وصولا إلى هذا الهدف. فللمرة الأولى منذ استقلال البلدين، تُقام علاقات دبلوماسية بين الدولتين الجارتين. ومن الأهمية أيضا أن تتخذ الدولتان خطوات ملموسة لتنفيذ كل نقاط الاتفاق الأخرى التي تم التوصل إليها في دمشق، ألا وهي تفعيل اللجنة المشتركة لترسيم الحدود؛ والقيام بنشاط مشترك لتحسين الترتيبات الأمنية بطول تلك الحدود؛ والتعجيل بعمل اللجنة المشتركة المعنية بالمفقودين في البلدين؛ واستعراض العلاقات الثنائية بصورة موضوعية على النحو الذي يفي بمصالح البلدين؛ والعلاقات التجارية والاقتصادية. وأكرر تأكيد اقتناعي بأن كل هذه التدابير ستعود بالفائدة المتبادلة على البلدين، وستساعد في كفالة الاستقرار والتقدم في علاقتهما الثنائية، بما يعزز الاستقرار في المنطقة. وإنني على استعداد لتقديم الدعم للبنان وسوريا تحقيقا لتلك الأهداف.

٧٠ - وأود أن أشيد بجهود اللجنة الوزارية التابعة لجامعة الدول العربية برئاسة وزير خارجية قطر والأمين العام للجامعة وبجهود أعضائها، وزراء خارجية الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وجيبوتي وعمان والمغرب واليمن، في تشجيع المصالحة بين اللبنانيين بعد المصادمات الدامية التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٨. وأود بصفة خاصة أن أشيد بفخامة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لاستضافته اتفاق الدوحة وتسهيله والتوسط لإتمامه، بما أدى إلى إحياء المؤسسات الدستورية اللبنانية.

٧١ - ويمثل اتفاق الدوحة الإطار السياسي الذي قرر الزعماء اللبنانيون التعاون من خلاله سعيا وراء تحقيق الاستقرار السياسي والأمن. غير أنني لا زلت أشعر بالقلق من أن تضافر انعدام الثقة فيما بين الأطراف، والتنافس السياسي في سياق الانتخابات البرلمانية، واستمرار وجود الميليشيات المسلحة قد يعرقل تنفيذ اتفاق الدوحة بالكامل، وقد يؤدي إلى التوترات واحتمال زيادة انعدام الأمن والاستقرار في لبنان وما حوله. فلا بد وأن يحتفظ لبنان بإطاره السياسي الشامل للتعايش - على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف - في جو خال من التخويف.

٧٢ - وإنني أدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى الالتزام تماما بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأواصل بذل جهودي من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات ولكل قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد فيما يتعلق باستعادة سيادة لبنان الكاملة وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.